بسم الله الرحمن الرحيم

بحـــث فى :

وقوع المصدر الصريح موقع الوصف

إعـــــداد :

دكتـــــورة

رباب إبراهيم عبد الفضيل

مدرس بقسم اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

بالأسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــــديم

حمداً لله على جزيل نعمائه، وصلاة وسلاماً على خاتم أنبيائه وبعد...

فقد شد انتباهى أن المصدر الصريح يقع مواقع عديدة، ويستعمل استعمالات كثيرة. **وهذه المواقع تنقسم إلى قسمين :**

مواقع يستعمل فيها ولا يكون للنحاة تأويلات فيه، لمجيئه فيها حينئذ بحسب أصله وهو الدلالة على الحدث.

ومواقع أخرى يستعمل فيها ويكون للنحاه تأويلات فيه وذلك إذا وقع فى الأبواب التى لا يقع فيها إلا الوصف المشتق وتلك الأبواب هى باب الخبر والنعت والحال وكلها تخص الأوصاف.

ومن هنا كان مدار هذا البحث حول : وقوع المصدر الصريح موقع الوصف

فمعلوم أن المصدر يدل على الحدث بحسب أصله، وان الخبر والنعت والحال حقها أن تؤدى بالوصف المشتق.

فالخبر حكم على المخبر عنه ووصف للمبتدأ، والنعت وصف لصاحبه، والحال بيان لهيئة صاحبها، وكل ذلك بابه الوصف المشتق. فجئ المصدر الصريح طارقاً لهذه الأبواب يعد ذلك مخالفة للأصل.

ولهذا كان للنحاة موقفهم من المصادر الواردة فى تلك الأبواب فقد حملوها تحت راية التأويل. فكان لزاماً أن أعرض آراءهم النحوية المطروحة فى هذه الأبواب وأبين موقفهم هذا، وما إذا كان لهم أو عليهم فى إصدار آرائهم المسرودة. ثم أبين موقفهم من المسموع عن العرب من حيث القياس وعدمه، ثم أبين موقفى أنا كباحثة لكل ذلك. فإما أن أشهد بما شهدوا؛ أو أن أتوصل لنتائج أخرى تتبين لى من خلال الدراسة فى هذا البحث. مدعمة كل ذلك بالتدليل والتوثيق. ولم يتأت ذلك إلا بدراسة المصدر فى كل باب من هذه الأبواب على حدة.

وكانت خطة البحث على النحو التالى :

- بيان مدلول المصدر والفرق بينه وبين اسم المصدر.
- الأصل فى اشتقاق المصدر.
- استعمالات المصدر الصريح بحسب أصله.
- وقوع المصدر الصريح موقع الوصف.

وذلك بدراسته فى ثلاثة أبواب :

أولاً : دراسته فى باب الخبر.

ثانياً : دراسته فى باب النعت.

ثالثاً : دراسته فى باب الحال.

بيان مدلول المصدر والفرق بينه وبين اسم المصدر

الصَّدْرُ : أعلى مقدم كل شئ. والصَدْرُ بالتسكين المَصْدَرُ – وأصدرته فصَدَر. أى رجعته فرجع والموضع مَصْدَرٌ ، ومنه مصادر الأفعال (١).

وفى التهذيب قال الليث : المصدر أصل الكلمة التى تصدر عنها صوادر الأفعال.

وتفسيره : أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك : الذهاب والسمع والحفظ. وإنما صدرت الأفعال عنها، فيقال ذهب ذهاباً وسَمِعَ سَمْعًا وسماعا وحفظ حِفظا. (٢)

وسمى المصدر مصدراً؛ لأن الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه : الحدث والحدثان، وربما سماه الفعل (٣).

ومدلول المصدر

الدلالة على الحدث (٤).

وفى ذلك يقول ابن مالك.

والمصدر اسم ماسوى الزمان من *** مدلولى الفعل كأمن من أَمِن (٥)

ويعد المصدر هو المفعول الحقيقى؛ لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه (٦).

---

(١) الصحاح فى اللغة والعلوم للجوهرى ص ٥٩٣ – دار الحضارة العربية – بيروت.

(٢) لسان العرب لابن منظور – دار المعارف جـ ٣ / ٢٤١٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش جـ ١ / ١٠٩.

(٤) شرح الكافية للرضى جـ ٢ / ١٩١ ، التصريح بمضمون التوضيح جـ ٢ / ٦١.

(٥) شرح الإشمونى فى منهج السالك على ألفية ابن مالك جـ ٢ / ١١٠.

الفرق بينه وبين اسم المصدر :

أن المصدر فى الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره فنحو (ضرب زيد) أوجد ضرباً، اى فعل ضرباً فيكون مدلوله معنى.

أما اسم المصدر : فهو اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان، فهو اسم للتسبيح الذى هو صادر عن المسبح لا لفظ س ، ب ، ح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه : **البراءة والتنزيه.**[1]

وفرق ابن الحاجب بينهما قائلاً : أن المصدر هو الذى له فعل يجرى عليه كالانطلاق فى انطلق. أما اسم المصدر فهو اسم المعنى، وليس له فعل يجرى عليه كالقهقهرى، فإنه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجرى عليه من لفظه [2].

والمناسب فى الفرق بينهما أن اسم المصدر دال على الحدث لا على لفظ المصدر[3].

الأصل فى اشتقاق المصدر

والأصل فى اشتقاق المصدر مختلف فيه. **فمذهب البصريين :**

أن المصدر أصل للفعل والفعل اشتق منه، لأن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين. فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

---

(٦) شرح المفصل جـ ١ / ١١٠.

(١) حاشية يسن على التصريح جـ ٢ / ٦١.

(٢) يس على التصريح جـ ٢ / ٦١.

(٣) نفس الموضع السابق فى نفس المصدر.

أما الكوفيون فعندهم المصدر مشتق من الفعل ومرفوع عليه، لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، فكما صح لصحته واعتل لاعتلاله؛ دل على أنه فرع عليه [1].

(١) تنظر المسألة في : الأصول في النحو جـ ١ / ١٣٧ ، الإنصاف جـ ١ / ٢٣٦ ، شرح الرضي جـ ٢ / ١٩١ ، شرح المفصل جـ ١ / ١١٠.

استعمالات المصدر الصريح بحسب أصله

يقع المصدر الصريح فى اللغة العربية فى مواقع كثيرة، ويستعمل استعمالات جمة. وهو فى هذه المواقع والاستعمالات يقع بحسب أصله وهو الدلالة على الحدث، فلا يكون هناك مجال لتأويلات النحاة.

أما عن هذه المواقع والاستعمالات فمنها على سبيل التمثيل :

١- المفعول المطلق ومنه قوله تعالى : " أَوَ كلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً " (١) وقوله: " مَّن ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللهَ قَرضاً حَسَناً " (٢) وقوله : "صبغَةَ اللهِ"(٣).

٢- المفعول من أجله ومنه قوله تعالى : " أَنَ يَكْفُرُوا بِمَا أَنَزلَ اللهُ بَغْياً"(٤) وقوله : " ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ " (٥) وقوله " حَذَرَ الموتِ ". (٦)

٣- والمبتدأ نحو قوله تعالى " فصبر جميل " (٧) وقوله : " فلولا فضل الله عليكم " (٨). وقوله: " فصيام ثلاثة أيام ". (٩)

٤- والمجرور بالحرف ومنه قوله تعالى : " والله يختص برحمته من يشاء " (١٠).

---

(١) البقرة ١٠٠.

(٢) البقرة ٢٤٥.

(٣) البقرة ١٣٨.

(٤) البقرة ٩٠.

(٥) البقرة ٢٠٧.

(٦) البقرة ٢٤٣.

(٧) يوسف ٨٣.

(٨) البقرة ٦٤.

(٩) البقرة ١٩٦.

(١٠) البقرة ١٠٥.

وقوله تعالى : " حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ " (١)

٥- والمجرور بالإضافة ومنه قوله تعالى : " كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ لا يَعلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ "(٢)

٦- والمفعول به ومنه قوله تعالى : " فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ " (٣)

٧- والمفعول الثاني ومنه قوله تعالى : " فَجَعَلْنَاهَا نَكَالاً " (٤) وقوله أيضاً " فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً(٥).

٨- والتابع المعطوف ومنه قوله تعالى : " وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ"(٦).

٩- والبدل ومنه قوله تعالى : " يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ " (٧).

١٠- والنائب عن الفاعل ومنه قوله تعالى : " وَلَايُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنهَا عَدْلٌ " (٨).

---

(١) البقرة ١٠٩.

(٢) البقرة ١١٣.

(٣) البقرة ٥٩.

(٤) البقرة ٦٦.

(٥) البقرة ١٠.

(٦) البقرة ٣٦.

(٧) البقرة ٢١٧.

(٨) البقرة ٤٨.

وقوع المصدر الصريح موقع الوصف

وذلك بدراسته فى :

١- باب الخبر.

٢- باب النعت.

٣- باب الحال.

أولاً : دراسة المصدر فى باب الخبر

ولنستطلع أولاً : نص سيبويه الوارد فى المسألة باعتبار أنه من القدامى وممن يوثق به فقد وجدته يقول :

" واعلم أن السيرَ إذا كنت تخبر عنه فى هذا الباب فإنما تخبر بسيرٍ متصل بعضهُ ببعض فى أى الأحوال كان. وأما قولك : إنما أنت سيرٌ فإنما جعلته خبراً لأنت ولم تضمر فِعْلا.

ومن ذلك قولك : ما أنت إلا شُرْبَ الإبل، وما أنت إلا ضربَ الناس، وأما شربَ الإبلِ فلا ينون لأنك لم تشبهه بشرب الإبل، وأن الشربَ ليس بفعل يقع منك على الإبل....

وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخِرَ هو الأولَ، فجاز على سعة الكلام. من ذلك **قول الخنساء :**

تَرْتَعُ ما رتَعَتْ حتى إذا اذَّكرتْ *** فإنَّما هى إقبالٌ وإدبارُ [1]

فجعلها الإقبالَ والإدبارَ ، فجاز على سعة الكلام، كقولك : نهارك صائمٌ وليلك قائمٌ"[2].

---

(١) ديوان الخنساء ٤٨ دار صار ودار بيروت ١٣٨٣، خزانة الأدب للبغدادى بولاق ١٢٩٩ جـ ١ / ٢٠٧.

تصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها فكلما غفلت عنه رتعت فإذا عاودتها الذكرى حنت إليه، فأقبلت وأدبرت فى حيرة فضربتها مثلاً لفقدها أخاها صخراً.

والشاهد : التجوز فى الاخبار عن اسم العين بالمصدر.

(٢) الكتاب جـ ١ / ٣٣٦ - ٣٣٧ طبعة عبد السلام هارون.

فقد صرح سيبويه فى هذا النص بجواز الإخبار بالمصدر على سبيل المبالغة فتجعل المصدر عين الذات مبالغة وذلك تعبيراً من كثرة لزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هى :

وتبع سيبويه فى هذا الرأى المبرد فى أحد أقواله حيث قال :

" وإن شئت قلت : زيد سَيْرٌ يا فتى. فهذا يجوز على وجهين :

..... ويكون على أنه جعلها الإقبالَ [1] والإدبارَ لكثرة ذاك منها " [2].

أما عبد القاهر الجرجانى فله فى ذلك كلام جيد ذكره فى كتابه فقال معلقاً على بيت الخنساء السابق ذكره :

" ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء " :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت *** فإنما هى إقبالٌ وإدبارُ

وذلك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوزتَ فى نفس الكلمة، وإنما تجوزت فى أن جعلتها من كثرة ما تقبل وتدبر لغلبة ذاك عليها واتصاله بها، وأنه لم يكن لها حال غيرهما كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار. وإنما يكون المجاز فى نفس الكلمة لو أنها قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذى وضعا له فى اللغة " [3].

أما الكوفيين فكان لهم مذهب آخر غير الذى سلكه سيبويه ومن تبعه فقد ادعوا أن المصدر محرف من أصله. بمعنى أن المصدر مؤول بالصفة فعندما تقول زيد عدل وصوم وزور وبر معناه عادل وصائم وزائد

---

(١) هذا التعليق على بيت الخنساء السابق ذكره.

(٢) المقتضب جـ ٣ / ٢٣٠.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢١٧ – ٢١٨ مطبعة المنار – الطبعة الثانية.

وبار والبيت السابق : وهى مقبلة ومدبرة. وهكذا كل ما ورد من مصدر فى موضع الخبر.

وقال بهذا الرأى ابن يعيش [1] ونقله الرضى [2] ونسبه أبو حيان[3] للكوفيين ويعد الرأى الثانى للمبرد بعد رأيه الأول الذى تبع فيه سيبويه فقد قال :

" وقرأ بعضهم (أربعة أيام سواءٍ) [4] على معنى مستويات، وقال جل وعز : (قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً) [5] فالمعنى والله أعلم غائراً، فوضع المصدر موضع الاسم. وقالت الخنساء.

تَرتَعُ ما غَفَلَتْ حتىً إذا ادكَرَتْ *** فإنّما هِيَ إقْبالٌ وإدبارُ

فالمصدر فى كل هذا فى موضع الاسم [6]

أما المبرد فكان له رأى ثالث فى المسألة فقد ذهب الى القول بأن المصدر خبر على حذف مضاف فقال :

إن شئت قلت : زيد سَيْرٌ يا فتى . فهذا يجوز على وجهين :

أحدهما : أن يكون : زيدُ صاحبُ سيرٍ، فأقمت المضاف إليه مقام المضافِ لما يدلُ عليه كما قال الله عز وجل : (واسأل القرية التى كنا فيها). إنما هو أهل القرية كما قال الشاعر :

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش جـ ١ / ٩٣.

(٢) شرح الكافية جـ ١ / ٩٧.

(٣) ارتشاف الضرب جـ ٢ / ٦٣.

(٤) من سورة فصلت آية رقم ١٠ القراء برفع سواء عشرية قراءة أبى جعفر وقرأ يعقوب من العشرة (بالجر) والباقون بالنصب. النشر جـ ٢ / ٣٦٦ ، الاتحاف صـ ٣٨٠.

(٥) من سورة الملك آية رقم ٣٠.

(٦) المقتضب جـ ٤ / ٣٠٥.

تَرتَعُ ما رتَعَتْ حتى إذا ادكرتْ *** فإنّما هِيَ إقْبالٌ وإدبارُ

"أى ذات إقبال وإدبار" (١)

ونقله الرضى فىالكافيه (٢) ونسبه أبو حيان (٣) للمبرد.

والحاصل :

أن المسألة فيها ثلاثة آراء ألم بهم المبرد فى كتابه الكامل حيث قال معلقاً على بيت الخنساء السابق ذكره :

" يكون سماها بالمصدر كما قالت الخنساء فإنما هى إقبال وإدبار، ويجوز أن يكون نعتها بالمصدر، لكثرته منها، ويجوز أن يكون أرادت ذات إقبال وإدبار، فحذفت المضاف، وأقامت المضاف إليه مقامه، كما قال عز وجل (وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بالله) - البقرة ١٧٧ - فجائز أن يكون : بر من آمن بالله، وجائز أن يكون : ولكن ذا البر من آمن بالله والمعنى يؤول الى شئ واحد " (٤).

واتفقت كلمة النحاة فى صحة الإخبار بالمصدر لزوم الإفراد والتذكير فلا يثنى ولا يجمع بل يعبر بلفظة الواحد عن التثنية والجمع فيقال: هذا عدل وهذان عدل وهؤلاء عدل(٥).

وإنما لزم الإفراد والتذكير من حيث كان جنساً يدل بلفظة على القليل والكثير فاستغنى عن تثنيته وجمعه. (٦)

---

(١) المقتضب جـ ٣ / ٢٣٠.

(٢) شرح الكافيه جـ ١ / ٩٦.

(٣) ارتشاف الضرب جـ ٢ / ٦٣.

(٤) الكامل جـ٣ / ١٥٣ مع رغبة الأمل.

(٥) شرح المفصل جـ١ / ٩٣.

(٦) المرجع السابق جـ ٣ / ٥٠.

وأرى : أن التزام الإفراد والتذكير فى المصدر الواقع خبراً فى حال الإفراد أو التثنية أو الجمع إنما كله يرجع الى كونه منبها على قصد المبالغة؛ لأن معنى قصد المبالغة جعل المخبر عنه نفس المصدر (المعنى) مجازاً لكثرة وقوعه منه، والمعنى شئ واحد مذكر.

ولهذا كان الراجح عندى والمختار فى مجئ المصدر خبراً هو على الحقيقة بدون تأويل وليس كما ذهبت الآراء الى تأويله بالموصف المشتق أو بحذف مضاف مشتق أو مؤول بمشتق كما قالوا.

وإنما كان هذا ترجيحى يرجع الى أمور : -

أولها :

الملاحظة التى لاحظتها من التزام العرب فيه الأفراد والتذكير.

ثانياً : إذا امكن حمل اللفظ على ظاهره أولى بكثير من تكلف تأويله ولا سيما إذا كان فى ظاهر اللفظ من أسرار بلاغية ما يزيد من جماله وإبداعه.

ثالثاً : القول بتأويله بالوصف المشتق فاسد فإذا كان الأصل فى الإخبار ان تدل علىالحدث مع الذات القائمة به والتى تعود على المبتدأ بصفة أنها حكم على المبتدأ فتبين معنى فيه. أما إذا كانت جامدة خلت من ذلك. أرى أن هذا على وجه المجاز وادعاء أن الخبر هو عين المبتدأ فيكون فى التعبير بالحدث أقوى على سبيل المبالغة فإذا قلت زيد عادل إنما أخبرت عن زيد بالعدل مع قيامه بهذه الصفة أما إذا قلت " زيد عدل " فكان فيها من جعل الذات عين المعنى فجعلت المبتدأ نفس العدل ومن هنا ورد فى اللغة بهذا وبذاك فتجد من كلام العرب زيد عادل كما ترى من كلامهم أيضاً زيد عدل ولا سيما وهم أهل البلاغة والمجاز.

رابعاً : القول بالتأويل على حذف مضاف فاسد أيضاً وأحسن ما يساق هنا للاستدلال على فساد هذا الرأى القرآن الكريم.

فلنتتبع معاً بعض المواضع التى وقع فيها المصدر الصريح خبراً دون ذكر " ذى " فى اللفظ ومواضع أخرى وقع فيها المصدر الصريح خبراً أيضاً، ولكن بإضافة " ذى " إليه ملفوظ ومصرح بها، ليتضح الفرق بين هذا وذاك.

أما عن المواضع التى وقع المصدر الصريح خبراً دون ذكر " ذو " فى اللفظ فمنه : قوله تعالى : " هُدًى لِلْمُتَّقِينَ " (١) ، فقد جوزوا فى " هدى " الرفع على كونه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو هدى (٢) ومنه قوله تعالى : " هُوَ الْحَقُّ " (٣) وقوله تعالى :

" إِلاَّ مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى " (٤) وقوله تعالى : "وَقَالُوا كُونُوا هُوداً"(٥).

وقوله تعالى : " أَمْ تَقُولُونَ .... كَانُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى " (٦) وقوله: " وأَنَّهُ لِلْحَقِّ من رَبِّكَ (٧) " وقوله : " فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ " (٨) على جواز كون عدة خبر مبتدأ محذوف أى فالواجب أو فالحكم عِدةٌ (٩).

---

(١) البقرة ٢.

(٢) البحر المحيط جـ ١ / ١٦١ ، إعراب القرآن جـ ١ / ١٨٠.

(٣) البقرة ٩١.

(٤) البقرة ١١١.

(٥) البقرة ١٣٥ وانظر فيه إعراب القرآن جـ ١ / ٢٦٦.

(٦) البقرة آية ١٤٠.

(٧) البقرة آية ١٤٩.

(٨) البقرة آية ١٨٤.

(٩) البحر المحيط جـ ٢ / ٣٩.

وقوله تعالى : " فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ " [1] وقوله تعالى : "فِنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ"[2] من جعله اسم مصدراً أو مصدراً فهو يرتفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره : فالأمر أو الواجب على صاحب الدين نظرة منه لطلب الدين من المدين الى ميسرة منه[3].

فالمصدر في هذه الآيات الكريمة على بعض التوجيهات في الإعراب وقع خبراً وهذا ما نحن بصدده ، فيما عدا النحاس فجعل المصدر على حذف مضاف. فقال في قوله تعالى : " كُونُوا هُوداً " [4] " جمع هائداً ويجوز أن يكون مصدراً بمعنى ذوى هودٍ كما يقال : قوم عدل ورضى " [5]

وأما المواضع التي ورد الخبر فيها مصدراً مع التصريح بذو في اللفظ. فمن ذلك قوله تعالى : " وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ " [6] وقوله : " إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ " [7]. وقوله : "وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ " [8] وقوله : " واللهُ ذُو الفضلِ العَظِيم " [9] وقوله : " واللهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ"[10] وقوله : " واللهُ ذُو فَضْل عظِيمٍ " [11] وقوله :

---

(١) البقرة آية ١٩٦ وتنظر البحر المحيط جـ٢ / ٨٦.

(٢) البقرة آية رقم ٢٨٠.

(٣) البحر المحيط جـ ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٥.

(٤) البقرة ١٣٥.

(٥) إعراب القرآن جـ ١ / ١٦٦.

(٦) البقرة ١٠٥.

(٧) البقرة ٢٤٣.

(٨) البقرة ٢٥١.

(٩) آل عمران ٧٤.

(١٠) آل عمران ١٥٢.

" إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ"(١) وقوله : " وإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ" (٢) وقوله : " ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ واللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ " (٣) وقوله : " وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ " (٤). وقوله : " وأن الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ .... واللَّهُ ذُو الْفَضْلِ " (٥) وقوله : " إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ " (٦).

فكل هذه الآيات وقع المصدر مضافاً، فالإخبار فيها بذو وهى مؤوله بالمشتق فهى بمعنى صاحب، والوصف بها أشرف من الوصف بصاحب، لإنهم ذكروا أن ذو أبداً لا تكون إلا مضافة لاسم. فمدلولها أشرف لذلك امتنع أن يقال فى صحابى مثل أبى سعيد أو جابر – ذو رسول الله (ص) وجاز أن يقال صاحب رسول الله (ص) ولذلك وصف الله تعالى نفسه بقوله (ذو الجلال) وذو الفضل (٧) .

أرأيت كيف أن التصريح بلفظ ذو فيه من المعانى مالم توجد فى المواضع التى لم يصرح بها هناك إذن ألست معى فى ان هناك فرق بين وواضح فى المصدر الصريح الواقع خبراً فى هذه المواضع والمواضع السالف ذكرها؛ والتى لم يلفظ فيها بذكر ذو إذن هى ليست مطلوبة عندما عدمت وهى مطلوبة عندما ذكرت. أصل بذلك الى إبطال دعوى النحاة فى القول بالتأويل فى المصدر الواقع خبراً على حذف مضاف سواء كان

---

(١١) آل عمران ١٧٤.

(١) يونس ٦٠.

(٢) يوسف ٦٨.

(٣) الحديد ٢١.

(٤) النمل ٧٣.

(٥) الحديد ٢٩.

(٦) فصلت ٤٣.

(٧) البحر المحيط جـ ١ / ٥١٠.

بلفظ " ذو " مؤوله له بصاحب أو بلفظ صاحب أو بأى وصف آخر لأصل الى إثبات الرأى الراجح والسديد. فى ان المصدر وقع خبراً فى هذا الباب قصداً للمبالغة فى التعبير . وهو ما قرره سيبويه ومن تبعه وجاء موافقاً فيه لعلماء البيان على ما صرح بذلك عبد القاهر الجرجانى.

ثانياً : دراسة المصدر فى باب النعت

الأصل فى الوصف أن يكون بالمشتق، لأنه حينئذ يدل على المعنى والذات أو الصاحب لها. أما المصدر فالنعت به على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى فقط دون الصاحب لها.

والمصدر فى باب النعت على ضربين :

الضرب الأول المفرد : نحو عدل وصوم وفطر وزور وصحب وشرب وهبر تقول مررت برجل عدل وصوم وضرب هبر وطعن نتر ورفى سعر[1] فهذا الضرب من المصادر غير، مضافة هو فى الأكثر من المصادر التى يفهم منها معنى فى الموصوف [2].

وشهد سيبويه بهذا الضرب من النعت فقال :

" قال الخليل رحمه الله : إذا جعلت " وزن " مصدراً نصبت، وإن جعلته اسماً وصفت به، وشبه ذلك بالخَلْق، قال : قد يكون الخَلْق المصدر ويكون الخَلْقُ المخلوقَ، وقد يكون الحَلَب الفعل والحَلَب المحلوبَ

(١) شرح المفصل جـ ٣ / ٥٠.

(٢) ارتشاف الضرب جـ ٢ / ٥٨٨.

فكأن الوزن ههنا اسمُ، وكأن الضرب اسمُ ، كما تقول رجلُ رضاً وإمرأةُ عَدْلُ ويوم غَمُّ، فيصيرُ هذا الكلام صفةً " (١)

الضرب الثانى المضاف (٢).

نحو قولهم : حسبك وشرعك وهدك وكفيك تقول : مررتُ برجل حسبك من رجل، وبرجل شرعك من رجل وبرجل هدك من رجل وبرجل كيفك من رجل وبرجل همك من رجل ونحوك من رجل (٣) وفيه يقول سيبويه :-

" ومنه : مررت برجل حَسْبِك من رجُل. فهذا نعت للرجل بإحسابه إياك من كل رجلٍ. وكذلك: كافيك من رجلٍ، وهَمِّك من رجل وناهيك من رجل.

---

(١) الكتاب جـ ٢ / ١٢٠.

(٢) شرح المفصل جـ ٣ / ٥٠ ، شرح الرضى جـ ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٣) **تعليق :**

.....يقول ابن يعيش :

" **فحسبك مصدر فى موضع فحسب يقال لحسبنى الشئ أى كفانى وهمك وشرعك وهدك فى معنى ذلك فقولهم :**

همك من رجل بمعنى حسبك وهو من الهمة واحدة الهمم أى : هو ممن يهمك طلبه وكذلك شرعك بمعنى حسبك من شرعك فى الأمر إذا خضت فيه أى هو من الأمر الذى تشرع فيه وتطلبه وفى المثل : (شرعك ما بلغك المحل) اى حسبك من الزاد.

اما هدك فهو من معنى القوة يقال فلان يهد إذا نسب الى الجلادة والكفاية. فالهد بالفتح للرجل القوى وإذا أريد الذم والوصف بالضعف كسر وقيل هدك ".

(شرح المفصل جـ ٣ / ٥٠)

وقال الرضى :

" والجار والمجرور فى جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلاً رجلاً ورجلين رجلين، ورجالاً رجالاً " (شرح الكافية جـ ١ / ٢٨١).

" ومررت برجل ما شئت من رجل [1]، ومررت برجل شَرْعِكَ من رجل، ومررت برجل هِدك من رجل وبإمرأةٍ هدك من امرأةٍ . فهذا كله على معنى واحد " [2].

وأيد المبرد مجئ هذه المصادر على النعت حيث قال :

" فإذا قلت : مررت برجل مِثْلِك أو حَسْبك من رجل، أو مررت برجل أيما رجل فمعنى مثْلِك إنما هو يشبهك، وأيما رجل معناه : كامل وقولك : حسبك إنما معناه : يكفيك. يقال: أحسبنى الأمر ، أى كفانى " [3].

فهذا النوع من المصادر وهو المضاف الى المعارف يوصف بها النكرات.

---

(١) يشير بهذا المثال الى ان المصدر المؤول من الحرف المصدرى والفعل يقع نعتاً. فهو هنا نعت لرجل فما مصدريه نعت بها وبصلتها كما ينعت بالمصدر الصريح أى : مشيتك من رجل ومثله قوله تعالى : " فى أى سورة ، ما شاء ركبك. (الانفطار٨)

وبهذا قال الفارسى أيضاً.

ورد : بأن الحرف المصدرى وصلته لا يؤكد به الفعل ولا يقع نعتاً ولا حالاً بخلاف المصدر الصريح . فتقول : مررت برجل رضى ولا تقول : مررت برجل أن يرضى وأيضاً فما شئت على تقديره معرفة إذ يتقدر بمشيتك. فلا يكون نعتاً للنكرة.

واختار أبو حيان ان تكون " ما " شرطية والجواب محذوف : أى : ما شئت من رجل فهو ذلك. والجملة الشرطية نعت للنكرة. و" من " لبيان الجنس. وقيل إن " ما " أصلها الاستفهام الذى دخله معنى التفخيم كأى وهى هنا بمعناها لأنها تكون للسؤال عن الوصف فالمعنى : مررت برجل بأى شئت من الرجال أى بما هو موصوف بما يشاؤه من الخلال الكريمة. (ارتشاف الضرب جـ ٢ / ٥٨٩ والصبان جـ٣ / ٦٤).

(٢) الكتاب جـ١ / ٤٢٢.

(٣) المقتضب جـ٤ / ٢٨٥.

وجاز ذلك؛ لأنها وإن كانت مصادر فهى فى معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال وإضافة أسماء الفاعلين إذا كانت للحال أو الاستقبال لا تفيد التعريف فكذلك هذه المصادر لما كانت فى معنى اسم الفاعل لم تتعرف بالإضافة. **وفى ذلك يقول المبرد :**

" فأما حَسْبُكَ وهَدُّكَ وشَرْعُكَ وكفْيك فكلها نكرات لأن معناها : يكفى " (١).

وربما جاء من ذلك شئ بلفظ الفعل الماضى. **نص عليه المبرد فقال :**

" وقد يجوز أن تقول : مررت برجل هَدّكَ من رجل تجعله فِعْلاً ، ومررت بأمرأة هدتك من أمرأة وتقول على هذا : مررت برجل كفاك من رجل ومررت بامرأة كَفَتْك من امرأة". (٢)

فما كان منها مصدراً معرباً يتبع الموصوف فى إعرابه رفعاً ونصباً وجراً وإن كان فعلاً فهو بلفظ الماضى لا يدخله شئ من الإعراب تقول فى الفعل :

مررت برجلين هداك من رجلين وبرجال هدوك من رجال وتقول: مررت برجل كفاك من رجل وبرجلين كفياك من رجلين وبرجال كفوك من رجال فالفعل فيه ضمير. (٣)

ولأن المصدر اسم معنى والنعت به على خلاف الأصل فهو مؤول بأحد ثلاث تأويلات:-

---

(١) المقتضب جـ٤ / ٢٨٨.

(٢) المرجع السابق جـ٤ / ٢٨٩.

(٣) شرح المفصل جـ٣ / ٥٢.

الأول مذهب الكوفيين [١].

فقد ذهبوا فيه على القول بأن المصدر الدال على الحدث أطلق وأريد منه الوصف المشتق الذى هو دال على الذات فيؤول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول تقول : فى مررت برجل عدل ورضى وزور : عادل ومرضى وزائر.

محبتهم فى ذلك :

أن المصدر وضع موضع اسم الفاعل أو المفعول اتساعاً كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر فى قولهم : قم قائماً. أى قياماً واقعد قاعداً أى قعوداً قاله الزمخشرى [٢].

وصرح الرضى بأن هذا التأويل هو الأغلب لدى النحاة [٣].

وهذا التأويل قائم على المجاز من باب إطلاق المعنى وإرادة محله

الثانى مذهب البصريين [٤].

فالمصدر ينعت به على تقدير مضاف تقول : مررت برجل عدل وصوم رضى فى تأويل ذى عدل وذى صوم وذى رضى :

---

(١) انظره فى : التصريح جـ١ / ١١٣ ، ارتشاف الضرب جـ٢ / ٥٨٨، شرح ابن عقيل جـ٣ / ٢٠١ ، شرح الإشمونى جـ٣ / ٦٤.

(٢) المفصل فى (شرح المفصل جـ٣ / ٥٠).

(٣) شرح الكافية جـ١ / ٣٠٤ - ٣٠٦.

(٤) شرح الكفاية جـ١ / ٣٠٤ - ٣٠٦.

وفى ذلك يقول ابن السراج.

" واعلم أنهم ربما وصفوا بالمصدر نحو قولك : رجل عدلٌ وعلم،.... والمعنى إنما هو ذو عدل " [1] وهو على هذا التأويل مجاز بالحذف.

الثالث مذهب بعض النحاة.

حيث ذهبوا الى أنه لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة ومجازاً وادعاء. فكأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه ففى قولهم : مررت برجل عدل ورضى وفضل كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل.[2]

ويعد أحد قولين لابن يعيش[3]، واختاره الرضى فقال :

" الأولى أن يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كأنها من كثرة الفعل تجسماً منه " [4]. ولعله رأى أبى حيان فقد قال : " إذاً فكثرة وقوعه من الموصوف به صح النعت بالمصدر تقول : مررت برجل ضرب وأنت تريد المبالغة " [5].

---

(١) الأصول فى النحو جـ٢ / ٣١.

(٢) ينظر فى : شرح المفصل جـ٣ / ٥٠، الرضى جـ١ / ٣٠٦ ، ارتشاف الضرب جـ١ / ٥٨٧ ، التصريح جـ١ / ١١٣، شرح الأشمونى جـ٣ / ٦٤ ، شرح ابن عقيل بتحقيق محيى الدين عليه جـ٣ / ٢٠١.

(٣) شرح المفصل جـ٣ / ٥٠.

(٤) شرح الكافية جـ١ / ٣٠٦.

(٥) ارتشاف الضرب جـ ٢ / ٥٨٧.

واتفقت الآراء على أن من أحكام هذا المصدر الذى ينعت به :

التزام إفراده وتذكيره [1] وإن جرت على مثنى أو مجموع أو مؤنث تقول: هذا رجل عدل ورأيت رجلا عدلا. ومررت برجل عدل وبأمرأة عدل وهذان رجلان عدل ورأيت رجلين عدلاً وأيضاً تقول : هذا رجل حسبك من رجل وهذان رجلان حسبك بهما من رجلين وهؤلاء رجال حسبك من رجال فيكون موحداً على كل حال.

وفى ذلك يقول ابن مالك :

ونعتوا بمصدر كثيراً *** فالتزموا الإفراد والتذكير [2].

واتخذت الآراء الثلاثة من ذلك تدليلاً على مذهبهم.

فالبصريين يقولون :

إنما التزم إفراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو وفروعه فيقال: هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل [3].

فكأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله : رجل ذو رضاً وامرأة ذات رضاً ورجلان ذوا رضا ورجال ذوو رضا فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه [4].

---

(١) انظر :

الأصول فى النحو جـ٢ / ٣١، شرح المفصل جـ٣ / ٥٠ والبسيط فى شرح جمل الزجاجى جـ١/ ٤٧٦.

(٢) التصريح جـ١ / ١١٣ ، ابن الناظم ٤٩٥ ، شرح الأشمونى جـ٣ / ٦٤.

(٣) التصريح جـ! / ١١٣ ، حاشية الصبان جـ٣ / ٦٤.

(٤) شرح الكافية الشافية جـ٣ / ١١٦٠ ، ابن الناظم ٤٩٥.

أما رأى الكوفيين والرأى الثالث :

فعندهم التزم الإفراد والتذكير لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله [١]

أما ثعلب فقال فى باب ما جاء وصفا من المصادر : **تقول** : هو خَصْم ، وهم خَصْم، وإن شئت ثنيت وجمعت.[٢]

فيجوز على قلة [٣] قول بعض العرب : رجل ضيف ورجال أضياف وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة. ومنه قول الشاعر :

وبايعت ليلى فى الخلاء ولم يكن *** شهود على ليلى عدول مقانع [٤].

وعللوا فى ذلك :

بأن المصدر هنا يشبه بالصفة إذا كثر الوصف به فلغلبة الوصف به فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه وتأنيثه [٥].

وكذلك من أحكام الوصف بالمصدر:-

أن يكون مصدراً ثلاثى أو بزنة مصدر ثلاثى، ولا يكون كثيراً فى غير الثلاثى بل يقال منه ما سمع [٦].

---

(١) التصريح جـ١ / ١١٣.

(٢) البسيط فى شرح جمل الزجاجى جـ١ / ٤٧٦.

(٣) التصريح جـ١ / ١١٣.

(٤) ينظر فى شرح المفصل جـ٣ / ٥٠

والشاهد / فى قوله : عدول حيث جمعه مع أن المصدر لا يثنى ولا يجمع لكنه لما غلب الوصف به وكثر صار كأنه صفة ، فجاز ان يثنى ويجمع.

(٥) الأصول فى النحو جـ٢ / ٣١.

(٦) ارتشاف الضرب جـ٢ / ٥٨٨ والتصريح جـ ١ / ١١٣.

وكذلك لا يكون ميمياً. فإذا كان فى أوله ميم زائدة كمـزار ومسير ومضرب فهذا لا يجوز الوصف به ولا الإخبار لا باطراد ولا غيره [١].

موقف النحاة فى القياس على المسموع فى هذا الباب

ومع ورود المصـدر بكثرة فـى هـذا البـاب اختلفت أقوالهم حـول القياس عليه

فالجمهور على أنه يقتصر فيه على السماع [٢].

أمـا الرضـي فقسم المصـدر إلـى ضربيـن قياسـى وسـماعى فمـن القياسى : كـل وجـد وحـق تابعـة للجنـس مضافـة إلـى مثـل متبوعهـا لفظـاً ومعنى نحو: أنت الرجل كل الرجل وجدِ الرجل وحق الرجل، واختـار أنـه الأغلب الأحسن [٣].

أما السماعى فمنه شائع وكثير وهو الوصف بالمصدر والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو : رجل صوم وعـدل وقـد يكـون بمعنـى المفعـول نحو : رجل رضـى أى مرضـى [٤].

ومعنى هذا أن المصدر يقاس عليـه عنـد الرضـى إذا كـان مضافـاً على نحو ما بين ويوقف فيه علىالسماع فيمـا إذا كـان هـذا المصـدر مـن قبيل المفرد سواء كان بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول.

---

(١) ارتشاف الضرب جـ٢ / ٥٨٧ ، الأشمونى جـ٢ / ٦٥ ، الصبان عليه جـ٣ / ٦٤.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح جـ١ / ١١٣ وشرح الأشمونى جـ٣ / ٦٤.

(٣) شرح الكافية جـ١ / ٣٠٤ - ٣٠٦.

(٤) شرح الكافية للرضى جـ١ / ٣٠٤ - ٣٠٦.

أما أبو حيان فنظر الى المصدر فى القياس وعدمه الى المؤول به فإذا كان المصدر مقدراً باسم الفاعل وإضافته غير محضة فلا ينقاس بل يسمع فقط نحو : حسبك أى كافيك وشرعك وأما المقدر بالمفعول وإضافته محضة فهو قياسى، وكذلك قياسى فى الثلاثة المضافة الى الفاعل نحو : هذا ثوب نسيج صانع ومنه " هَذَا خلقُ اللَّهِ " (١) أى مخلوقة ومنسوج صانع، ودرهم، ضرب ملك، ودينار نقد خيبر (٢).

أقول :

بعد دراسة المصدر فى باب النعت والعرض لتأويلات النحاة فيه وموقفهم من القياس وعدمه فى الوارد عن العرب من ذلك :

أوصى بأمرين :

أحدهما : ترجيحى المذهب القائل بوقوع المصدر نعتاً على وجه المبالغة ومجازاً وادعاءً أن الموصوف هو عين الصفة.

وكما دللت على هذا الترجيح فى باب الخبر أدلل عليه أيضاً هنا بما يلى :

أولاً :

الاستقراء الوارد عن العرب سواء بطريق القرآن الكريم وأقوال العرب وأمثالهم أو بطريق الشعر والذى ثبت بهذا كله صحة وقوع المصدر نعتاً مما يشهد بعدم التأويل فيه، بل حمله كله على ظاهر لفظة مبالغةً وادعاءً؛ فالعرب فى الأصل تنعت بالوصف فما الداعى إذن

(١) شرح لقمان ١١.

(٢) ارتشاف الضرب جـ ٢ / ٥٨٨.

فى تعبيرهم فـى هذه المواضع بـالحدث دون صاحبـه إلا بقصـد المبالغـة. ولا سيما فى مواضع كثيرة من القرآن الكريم اذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر بعض النماذج المسوقة لإبراز هذا الغرض البلاغى.

من ذلك قوله تعالى : " فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً " (١).

" قال النحاس : رغداً نعت لمصدر محذوف. اى أكلاً رغداً، ويجوز أن يكون فى موضع الحال" (٢).

ومنه قوله تعالى : " وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً " (٣) . قال أبو حيان : فأما قراءة الجمهور حُسْناً فظاهره أنه مصدر وأنـه كان فـى الأصل قولاً حسناً إما على حذف مضاف : أى ذا حسن، وإما على الوصف بالمصدر لإفراط حسنة، وقيل يكون أيضاً صفة لا أن أصله مصدر بل يكون كالحلو والمرّ فيكون الحسن والحسن لغتين كالحزن والحزن. " (٤)

ومنه قوله تعالى " حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ " (٥) قال أبو حيان : وانتصب حقاً ..... وجوز المعربون أن يكون نعتاً لمصدر محذوف إما لمصدر من كتب عليكم أى كتباً حقاً وإما لمصدر من الوصية أى إيصاء حقاً " (٦).

---

(١) البقرة ٥٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس جـ١ / ٢٢٨.

(٣) البقرة ٨٣.

(٤) البحر المحيط لأبى حيان جـ١ / ٤٥٣.

(٥) البقرة ١٨٠.

(٦) البحر المحيط جـ٢ / ٢٥ - ٢٦.

ومنه قوله تعالى : " مَتَاعاً بالمعروفِ حقّاً عَلَى المُحْسِنِينَ " [1] قال أبو حيان : " وانتصاب حقاً على أنه صفة متاعاً. أى متاعاً بالمعروف واجباً على المحسنين " [2].

ومنه أيضاً قوله تعالى :

" وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً إِلى الحولِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ [3] " قال أبو حيان " وأجازوا أن يكون متاعاً صفة لوصية " [4] .

ومنه قوله تعالى : " سِرّاً وَعَلَانِيَةً " [5] قال أبو حيان : " وانتصاب سراً وعلانية على أنهما مصدران ..... أو نعتان لمصدر محذوف أى انفاقاً سراً على مشهور الإعراب فى قمت طويلاً أى قياماً طويلاً " [6] .

ومنه قوله تعالى : " وَكَانُوا قَوْمَاً بُوراً " [7] قال أبو حيان : " (والبور) قيل مصدر يوصف به الواحد والجمع " [8] .

---

(١) البقرة ٢٣٦.

(٢) البحر المحيط جـ٢ / ٢٤٤.

(٣) البقرة ٢٤٠.

(٤) البحر المحيط جـ٢ / ٢٥٤.

(٥) البقرة ٢٧٤.

(٦) البحر المحيط جـ٢ / ٣٤٤.

(٧) الفرقان ١٨.

(٨) البحر المحيط جـ٦ / ٤٤٨.

ومنه قوله تعالى : "وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ " [١] قال أبو حيان : " ولذة " تأنيث " لذ " وهو اللذيذ، ومصدر نعت به، فالجمهور بالجر على أنه صفة لخمر، وقرئ بالرفع صفة لأنهار " [٢] ومنه قوله تعالى : " إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَاناً عجباً " [٣] قال أبو حيان : " ووصفوا قرآناً بقولهم عجباً وصفاً بالمصدر على سبيل المبالغة، أى : هو عجب فى نفسه لفصاحة كلامه، وحسن مبانيه، ودقة معانيه، وغرابة أسلوبه، ومواعظه، وكونه مبايناً لسائر الكتب " [٤].

ثانياً :

فساد القول بحمل المصدر على حذف مضاف بدليل الآيات السابق ذكرها فإذا كانت هناك " ذو " محذوفة فى بعض الآيات على تقدير بعضهم وحذفت على سبيل المجاز بالحذف. فما الغرض من تعبير القرآن بدونهافى هذه الآيات وبذكرها فى اللفظ فى آيات أخرى من نحو قوله تعالى : " واللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ " [٥]. "وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ" [٦] وقوله : " إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ " [٧]. وقوله تعالى : " إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القوةِ المتينُ "[٨]. وقوله تعالى: " ذُو الجَلالِ والإكرامِ"[٩]

---

(١) محمد ١٥.

(٢) البحر المحيط جـ٨ / ٧٩.

(٣) الجن ١

(٤) البحر المحيط جـ ٨ / ٣٤٠.

(٥) آل عمران ٤.

(٦) الأنعام ١٣٣.

(٧) إبراهيم ٤٧.

(٨) الذاريات ٥٨.

(٩) الرحمن ٢٧.

أما عن الأمر الثانى الذى أوصى به :

فهو قولى بصحة القياس على المصدر الواقع نعتاً سواء كان مفرداً أو مضافاً.

والدليل على ذلك : خلاف النحاة أنفسهم فى حكم القياس وعدمه، فهذا الخلاف القائم بينهم غير مبنى على تدليل او تعليل فى القياس حين يقيسون أو عدمه؛ حينما يمنعون ذلك، مما يجعلنى أرفض القول بالوقف على المسموع فقط.

وأيضاً ما ورد عن العرب فى هذا الباب يكفى لاطمئنان العقل والقلب الى القول بصحة القياس فيما يلزم للإنسان من التعبير بما يدور فى عقله واللغة العربية ثرية وغنية تمكن الإنسان من كل ذلك فإذا أراد المبالغة فى الوصف فعليه بالقياس على ما يسمع عن العرب وإلا فما فائدة المسموع إذن وخاصة وأن الوارد مواضعه كثيرة ليس فيها شذوذ او قلة تجعل الإنسان لا يقدم على ذلك بل علىالعكس كما ظهر فى الباب مما يثبت صحة القول بالقياس على المسموع.

ثالثاً : دراسة المصدر فى باب الحال

من أوصاف الحال أن تكون نفس صاحبها فى المعنى، لأنها وصف له [1] . وخبر عنه فى المعنى والوصف نفس الموصوف، والخبر نفس المخبر عنه.

فلذلك الاتحاد جاز أن يقال : جاء زيد ضاحكاً. لأن الضحك هنا هو زيد فى المعنى، ومقتضى هذا ألا يكون المصدر حالاً؛ لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن عين. لذا امتنع عند النحاة أن يقال : جاء زيد ضحكاً. لأن الضحك مصدر وزيد ذات، والمصدر يباين الذات.[2]

وقد وردت مصادر صريحة [3] أحوالاً بقلة فى المعارف [4]

فمنها ما هو معرف بالألف واللام نحو : أرسلها العراك [5].

---

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح جـ ١ / ٦٧٦.

(٢) التصريح جـ١ / ٣٧٣.

(٣) أما المصدر المؤول فذهب سيبويه الى أنه لا يجوز أن يقع حالاً حيث قال : " ولا تقع أن وصلتها حالاً يكون الأول فى حال وقوعه؛ لأنها إنما تذكر لما لم يقع بعد. فمن ثم أجريت مجرى المصدر الأول الذى هو جواب إمّا ؟

(الكتاب جـ ١ / ٣٩٠)

وذهب ابن جنى أنه يجوز أن يقع أن والفعل حالاً كما يقع المصدر الصريح. (انظر : ارتشاف الضرب جـ٢ / ٣٤٣ ، البحر المحيط جـ٢ / ٢٠٦).

(٤) حق الحال ان تكون نكرة وصاحبها معرفة. وإنما استحقت الحال أن تكون تنكرة، لأنها فى المعنى خبر ثان فقولك جاء زيد راكباً قد تضمن الإخبار بمجئ زيد وركوبه فى حال مجيئه. وأصل الخبر أن يكون نكرة، لأنها مستفادة . (شرح المفصل جـ٢/٦٢).

وقد يجئ الحال معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة فيحكم بشذوذه وتأويله بنكرة. (ابن الناظم ٣١٨).

(٥) جزء من بيت قاله لبيد وهو :

فأرسلها العراك ولم يزدها *** ولم يشفق على نقص الدخال

الشاهد / =

ومنها ما هو معروف بالإضافة نحو : جاء زيد وحده [1] وفعلته جهدى وطاقتى[2].

- نصب العراك على الحال وهو مصدر عارك معاركة وعراكاً.

وزعم سيبويه أن الذى جوز تعريفها أنها شبهت بالمصادر المنتصبة بأفعالها. كالحمد لله.

وقال ابن الشجرى : الأصل تعترك العراك ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال. فهذه واقعة موقع الأحوال لا أحوال وهو مذهب الأخفش والمبرد والفارسى (الارتشاف جـ٢ / ٣٣٨)

وأجاز يونس والبغداديون أن تأتى الحال معرفة وقاسوا على ذلك نحو ادخلوا الأول فالأول. (شرح الأشمونى جـ٢ / ١٧٢).

وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسئ.

فالمحسن والمسئ حالان وصح مجيئها بلفظ المعرفة لتأويلها بالشرط والتقدير : عبد الله إذا أحسن أحسن منه إذا أساء فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظاً . فلا يقال عندهم : جاء عبد الله المحسن. إذ لا يصح جاء عبد الله إن أحسن (التصريح جـ١/ ٣٧٣ - ٣٧٤).

وذهب ثعلب أن قولهم : أوردها العراك إنما انتصب العراك على أنه مفعول ثان لأوردها.

وأما : أرسلها العراك فقال أبو حيان فهو عند الكوفيين - ولعل بعضهم - مضمن أرسلها معنى أوردها فهو مفعول ثان لأوردها.

(ارتشاف الضرب جـ٢ / ٣٣٨)-

وزعم ابن الطراوة أن انتصاب (العراك) ليس على الحال بل على الصفة لمصدر محذوف اى الإرسال العراك.

ومذهب ابن طاهر وابن خروف فى جماعة إلى أنها مصادر وقعت موقع أسماً فاعلين منتصبة على الحال بنفسها مشتقة من ألفاظها ومن معانيها فيكون التقدير : معتركة (المصدر السابق نفس الموضع).

(١) وحده : مصدر فى موضع الحال كأنه فى معنى إيجاد جاء على حذف الزوائد، كأنك قلت : أوجدته بمرورى إيجاداً أو إيجاد فى معنى موحد. أى منفرد. فإذا قلت مررت به وحده فكأنك قلت:

مررت به منفرداً. ويحتمل عند سيبويه أن يكون للفاعل وللمفعول. (ارتشاف الضرب جـ٢ / ٣٣٩ - ٣٤٠).

ومنهم قال مصدر موضوع موضع الحال لم يوضع له فعل. والزجاج يذهب الى أن وحده مصدر وهو للفاعل دون المفعول.

وجاء قضهم بقضيضهم . قال الشماخ :

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا ... وَدَسَّتْ رُوَيْدًا بالبَقِيع سبالَها (١)

- فإذا قلت مررت به منفرداً فكأنك قلت أفردته بمرورى افراداً.

(المرجع السابق جـ٢ / ٣٤٠) =

وأجاز ابن طلحة والمبرد أن يكون حالاً من المفعول، لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيدا وحدى (الإشمونى جـ ٢ /١٧٢).

أما يونس فله قولان أحدهما : إذا قلت مررت به وحده فهو بمنزلة موحداً او منفرداً وتجعله للمرور به.

وقول آخر : أن وحده معناه على حياله وعلى حيلة فى موضع الظرف وإذا كان الظرف صفة أو حالاً قدر فيه مستقر ناصب للظرف ومستقر هو الأول. (شرح المفصل جـ٢ / ٦٣ ، الارتشاف جـ٢ / ٣٤٠)

وأما هشام فهو منصوب عنده على الخلاف. (ارتشاف الضرب جـ٢ / ٣٤٠).

(٢) فالمذاهب فيه ثلاثة : مذهب جمهور البصريين :

جهدى وطاقتى فهو مصدر فى موضع الحال فهو وإن كان معرفة فمعناه على التنكير كأنه قال فعلته مجتهداً.

ومذهب الكوفيين أن جهدى وطاقتى من قبيل المصادر المعنوية التقدير اجتهدت جهدى وأطقت طاقتى فهو منصوب على المصدر.

وإما منصوب على المفعول مثل رجع عودة : على بدئه حيث جاز بعضهم نصبه على المفعول إن رد عوده على بدئه

(شرح المفصل جـ٢ / ٦٣ ، ارتشاف الضرب جـ٢ / ٣٣٩).

(١) القض : الكسر وقد يستعمل فى موضع الوقوع على الشئ بسرعة كما يقال : عقاب كأسر. فكأنه عنى بقضهم وقع بعضهم على بعض منقضاً آخرهم على أولهم . (شرح المفصل جـ٢ / ٦٣ لسان العرب جـ٤ / ٣٦٦١)

سبالها : السبل الطريق (لسان العرب جـ٢ / ١٩٣٠).

وقضها: منصوب على الحال . وقد استعمل على ضربين. منهم من ينصبه على كل حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول فى موضع الحال. ومنهم من يجعل قضها تابعاً مؤكداً لما قبله فيجريه مجرى كلهم. فيقول : أتتنى سليم قضها بقضيضها ورأيت سليماً قضها بقضيضها، ومررت بسليم قضها بقضيضها ومعناه أجمعين (لسان العرب جـ٤ / ٣٦٦٢ ، شرح المفصل جـ٢ / ٦٣).

وقولهم : مررت بهم الجماء الغفير [1].

فكل ذلك متأول على النكرة. إذ شرط الحال أن تكون نكرة [2] .

وجاءت مصادر صريحة أحوالاً بكثرة فى النكرات [3].

من ذلك قولهم : اتيته ركضاً وبغتةً ومشياً وعدواً وقتلته صبراً ولقيته كفاحاً ومكافحة وعياناً وكلمته مشافهة واعطيته المال نقداً وأخذت ذلك عنه سماعاً وسمعاً ووردت الماء التقاطاً . ومنه قوله تعالى " ولله يسجد من فى السموات والأرض طوعاً وكرهاً " [4] ومنه قول الفرزدق.

على حِلْفَةٍ لا أُشتُمِ الدهر مُسلِماً *** ولا خارِجاً مِن فِيَّ زُوُر كَلاَمِ [5]

وفى ذلك يقول ابن مالك :

ومصدر منكر حالاً يقع بكثرة كبغتة زيد طلع

---

(١) فهى من الأسماء التى تجئ بها مجيئ المصادر فالجماء اسم والغفير نعت له وهو فى المعنى بمنزلة قولك : الجم الكثير؛ لنه يراد به الكثرة والغفير : يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم من قولنا : غفرت الشئ إذا غطيته ومنه المغفر الذى يوضع على الرأس؛ لأنه يغطيه. ونصب على الحال لأنهما قد جعلا فى موضع المصدر كالعراك. كانك قلت : الجموم الغفير على معنى مررت بهم جامين عافرين.

وذهب يونس الى أن الجماء الغفير اسم لا فى موضع مصدر وأن الألف واللام فى نية الطرح.

ووصفه ابن يعيش بأنه غير سديد إذ لو جاز مثل هذا لجاز مررت به القائم فتنصبه على الحال وتنوى بالألف واللام الطرح وذلك غير جائز.

(شرح المفصل جـ٢ / ٦٣)

(٢) سبق تعليل ذلك وانظر الرضى جـ١ / ٢٠١.

(٣) على الأصل فيها.

(٤) الرعد ١٥.

(٥) الشاهد /

نصب خارجاً فى زور كلام. ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل.

والتقدير : عاهدت ربى لا يخرج من فيّ زور كلام خارجاً

(شرح المفصل جـ٢ / ٥٩).

وفى مجئ المصادر أحوالاً فى هذا الباب للنحاة فيها أقوال :

القول الأول لسيبويه وجمهور البصريين.

فهذه المصادر فى موضع الأحوال المؤولة بالمشتق. اسم فاعل مثل راكِضاً أو اسم مفعول نحو مصبوراً وكذلك باغت وهكذا كل ما ورد من تلك المصادر. وفى ذلك يقول سيبويه:

" باب ما ينتصب من المصادر، لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر. وذلك قولك : قتلته صبراً، ولقيته فجاءة ومفاجأة وكفاحاً ومكافحة، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً. وليس كل مصدر وإن كان فى القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا فى موضع فاعل إذا كان حالاً " (١)

واجتمع الجمهور لتأويل المصدر الواقع حالاً بالمشتق بقولهم :

" لأن المصدر والوصف يتقارضان فى الكلام فيقع كل منهما موقع الآخر، فيقع الوصف مفعولاً مطلقاً، والأصل منه المصدر نحو قولهم : قم قائماً. وسرت أشد السير وتأدبت أكمل التأدب.

ويقع المصدر خبراً ونعتاً، والأصل فى الموضعين للوصف. فصح فى المصدر أن يقع حالاً؛ كما صح أن يقع خبراً وصفة فى نحو قولهم : (قم قائماً) وإنما لا يحسن أن يحمل على ظاهره فيقال : إنه حال؛ لأنك لا تأمر بفعل من هو فيه " (٢)

---

(١) الكتاب جـ١ / ٣٧٠.

(٢) شرح المفصل جـ٢ / ٥٩ انظر : التسهيل ص ١٠٩ ، شرح الكافية جـ١ / ٢١٠ - ٢١١.
ابن الناظم ٣١٦ ، ارتشاف الضرب جـ٢ / ٣٤٢ ، ابن عقيل جـ٢ / ٢٥٣، التصريح جـ! / ٣٧٤، ٣٧٥ ، شرح الإشمونى جـ / ١٧٢.

وقد تبع المبرد فى أحد قوليه هذا المذهب حيث قال :

" ومن المصادر ما يقع فى موضع الحال فيسد مسده، فيكون حالاً، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم : قتلته صبراً . إنما تأويله : صابراً او مصبراً وكذلك جئته مشياً، لأن المجئ على حالات. والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال " (١).

يفهم من نص المبرد السابق ذكره أنه يصرح بقولين فى المصدر الواقع حالاً :

أولهما: إعرابه حالاً لكونه أوول بالمشتق، لأنه عنده ناب عن اسم فاعل فصبراً : يؤول باسم فاعل صابراً او مصبراً . وهذا القول تجده يتبع فيه سيبويه وجمهور البصريين.

والثانى: إعرابه مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف دل عليه المصدر : وهذا مأخوذ من قوله :

" وكذلك جئته مشياً؛ لأن المعنى جئته ماشياً، فالتقدير أمشى مشياً؛ لأن المجئ على حالات والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال . " (٢)

وهذا هو القول الثانى للنحاة وهو رأى الأخفش ومعه الفارسى.

---

(١) المقتضب جـ٣ / ٢٣٤ وانظر معه : جـ ٤ / ٣١٢ من نفس المصدر.

(٢) وهذا الراى الثانى عن المبرد هو الذى تناقلته كتب النحو.

وفى ذلك يقول الفارسى :

" فإن قلت : فقد قالوا : طلبته جهدك، وطاقتك، ورجع عوده على بدئه، وأرسلها العراك، وهذه معارف وهى أحوال، فالقول : أن هذه الأشياء ليست أحوالاً، وإنما الحال الفعل الذى وقعت هذه المصادر فى موضعه، فالتقدير : طلبته تجتهد، وأرسلها تعترك، فدل جهدك والعراك على تجتهد وتعترك. فالفعل هو الحال فى الحقيقة وهذه الألفاظ دالة عليه"(١).

وخلاصة هذا القول :

أن المصادر مفاعيل مطلقة غير منتصبة بالعامل قبلها وإنما عاملها أفعالاً مقدره من لفظها وذلك المقدر هو الحال فيكون التقدير فى قولك : جاء زيد ركضاً : جاء زيد يركض ركضاً.

القول الثالث لبعض النحاة :

أن المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف هو الواقع حالاً فيكون التقدير: جاء زيد ركضاً : جاء زيد راكضاً راكضاً. وفى ذلك يقول أبو حيان :

" هذه الأسماء ليست بأحوال فى الحقيقة إنما الأحوال العوامل الناصبة المضمرة فبعض هؤلاء قدر تلك العوامل أفعالاً وهو مذهب الفارسى وبعضهم قدرها أسماء مشتقة من تلك الأفعال فيكون التقدير : فى أرسلها العراك تعترك أو معتركة " (٢).

---

(١) المقتصد جـ١ / ٦٧٦ – ٦٧٧ وأخطأ النقل عنه الرضى جـ١ / ٢٠٢ ومحى الدين عبد الحميد فى شرح ابن عقيل جـ ٢ / ٢٥٤.

(٢) ارتشاف الضرب جـ١ / ٣٣٨ وانظره فى تحقيق مجيى الدين على ابن عقيل جـ٢ / ٢٥٣.

القول الرابع مذهب الكوفيين [1].

أن المصدر مفعول مطلق مبين للنوع وعامله الفعل المذكور قبله وليس فى موضع الحال. فجاء زيد ركضاً فى تأويل : جاء زيد ركض ركضاً وعلى ذلك آتانا زيد مشياً، فمشياً مصدراً مؤكداً والعامل فيه أتانا؛ لأن المشى نوع من الإتيان فلا يشترط فى المصدر حينئذ أن يكون من لفظ الفعل السابق بل من معناه وعلى ذلك قولهم أعجبنى حباً وكرهته بغضاً فهى ليست أحوالاً لأن المصدر هنا يبين نوع عامله ونحو قتلته صبراً أى صبره واعطيته نقداً أى نقده . وهكذا.

ونسب هذا المذهب أيضاً للسيرافى. [2]

القول الخامس :

المصدر لديهم على حذف مضاف وهو وصف أو مؤول بوصف فتقدير : جاء زيد ركضاً : جاء زيد صاحب ركض أو ذا ركض [3] وإنما جاء تأويلهم فى باب الحال قياساً على تأويلهم بذلك فى باب الخبر ويعد هذا المضاف هو الحال فى الأصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف إليه فى الحالية.

---

(١) همع الهوامع جـ٤ / ١٥ ، الارتشاف جـ٢ / ٣٤٢ ، التصريح جـ / ٣٧٥ ، الإشمونى جـ٢ / ١٧٣.

(٢) شرح المفصل جـ٢ / ٦٠.

(٣) انظره فى ارتشاف الضرب جـ٢ / ٣٤٣ ، الرضى جـ١ / ٢١١ ، تحقيق محيى الدين على شرح ابن عقيل جـ٢ / ٢٥٣ والصبان جـ٢ / ١٧٣.

القول السادس :

أن المصدر على حذف مضاف وهو مصدراً آخراً مقدر من لفظ الفعل المتقدم فى الكلام. فجاء زيد ركضاً الأصل فيه :

جاء زيد مجئ ركض . ولقاء فجأة وسير عَدْو وطلوع بغته وقتل صبر وإرسال العراك وطلب جهدى ومجئ الجماء فتنتصب هذه المصادر على تقدير ذلك الحذف على ما يسوغ من المصادر من مجيئها معرفة ونكرة. وهى من قبيل المفعول المطلق على هذا التقدير.(١)

وبعد طرح الأقوال الواردة فى هذا الباب أقول :

إذا كان الأصل فى الحال الوصف المشتق ومحاولة تخريج المصادر الواقعة موقعه على ما هو الأصل؛ أرى أن هذا تكلف يغطى على السبب الذى من أجله، أتى بالمصدر وليس المشتق وهو جعل الحال عين صاحبها : فالحال تبين الهيئة التى عليها الفاعل أو المفعول أو الخبر كما فى قولك جاء زيد راكباً وضربت اللص مكتوفاً وقوله تعالى " هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يديهِ " (٢) فعندما تبين هذه الهيئة المطلوبة باسم عين ففيه من التجسيد والمبالغة فى الوصف مما يجعله جانباً إيجابياً وليس جانباً سلبياً كما تصوره النحاه وهذه الأبواب الإخبار والنعت. أبرهن على ذلك أن العرب فى استعمالها استخدمت هذا وتلك فإذا كان القياس العقلى يقتضى النهج على التحديث بالموصف دائماً؛ لما عبرت العرب بالتحديث بالمصدر أحياناً كثيرة.

---

(١) انظره فى :

همع الهوامع جـ ٤ / ١٥ ، ارتشاف الضرب جـ٢ / ٢٤٣ ، الإشمونى جـ٢ / ١٧٣ ، تحقيق محيى الدين على شرح ابن عقيل جـ٢ / ٢٥٣.

(٢) فاطر ٣١.

وأكثر من ذلك مجئ القرآن الكريم يشهد بذلك فى مواضع عديدة أذكر منها القليل. من ذلك قوله تعالى : " ذلِكَ الكتابُ لا ريبَ فيهِ هدىً للمتقينَ [1] يقول أبو حيان " هدى ... فى موضع نصب على الحال وبولغ بجعل المصدر حالاً " [2].

ومنه قوله تعالى : " وقُلنا يا آدمُ اسكُنْ أنتَ وزوجكَ الجنةَ وكلا منها رغداً حيثُ شئتُما"[3] يقول أبو جعفر : " قال ابن كيسان : ويجوز أن يكون مصدراً فى موضع الحال [4].

ومنه قوله تعالى : " قُلْ مَن كَانَ عدواً لجبريلَ فإنهُ نزلهُ على قَلْبِكَ بإذن اللَّه مُصَدِّقاً لما بَيْنَ يَدَيْه وهُدىً وبشرىَ للمؤمنينَ " [5] قال أبو حيان : " معطوفان على مصدقا فهما حالان فيكون من وضع المصدر موضع اسم الفاعل، كأنه قال : وهادياً ومبشراً أو من باب المبالغة كأنه لما حصل به الهدى والبشرى جعل نفس الهدى والبشرى وهو مصدر " [6].

ومنه قوله تعالى : "وَدَّ كثيرٌ من اهلِ الكتابِ لَوْ يُرُدُّوَنَكُمْ مِن بعدِ إيمانكم كفاراً حَسَداً من عندِ أنفسِهِم " [7] قال أبو حيان : " وجوزوا فيع أن يكون مصدراً منصوباً على الحال أى : حاسدين ولم يجمع لأنه مصدر وهذا ضعيف، لأن جعل المصدر حالاً لا ينقاس " [8].

---

(١) البقرة ٢.

(٢) إعراب القرآن للنحاس جـ١ / ١٨٠ و البحر المحيط جـ ١ / ١٦١.

(٣) البقرة ٣٥.

(٤) إعراب القرآن جـ١ / ٢١٣ ، البحر المحيط جـ١ / ٣٠٩.

(٥) البقرة ٩٧.

(٦) البحر المحيط جـ١ / ٤٨٩.

(٧) البقرة ١٠٩.

(٨) البحر المحيط جـ١ / ٥١٨.

ومنه قوله تعالى : " شهرُ رمضانَ الذى أُنزلَ فيهِ القرآنُ هُدىً للناسِ " [1] يقول أبو حيان : " انتصاب هدى على الحال وهو مصدر وضع موضع اسم الفاعل. اى هادياً للناس"[2] ومنه قوله تعالى : " من بعد ما جاءتْهُمُ البيناتُ بغيا بينهُمْ " [3] قال أبو حيان : " وأبعد من قال إنه مصدر فى موضع الحال. أى باغين " [4].

ومنه قوله تعالى : " ولا تُمْسِكُوهنّ ضِرَاراً لِتعتدُوا " [5] يقول أبو حيان : وانتصب (ضراراً) على أنه مفعول من أجله، وقيل هو مصدر فى موضع الحال " [6].

ومنه قوله تعالى : "مُتَاعاً بالمعروفِ حَقاً على المحسنينَ" [7] يقول أبو حيان: " انتصب متاعاً على المصدر..... وجوزوا فيه أن يكون منصوباً على الحال"[8].

ومنه قوله تعالى : "وَصِيةً لأزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إلى الحولِ " [9] " وأجار أن يكون متاعاً صفة لوصية وبدلاً وحالاً من الموضعين أى : ممتعين أو ذوى متاع، ويجوز أن ينتصب حالاً من أزواجهم أى : ممتعات أو ذوات متاع " [10].

---

(١) البقرة ١٨٥.

(٢) البحر المحيط جـ٢ / ٤٧.

(٣) البقرة ٢١٣.

(٤) البحر المحيط جـ ٢ / ١٤٦.

(٥) البقرة ٢٣١.

(٦) البحر المحيط جـ٢ / ٢١٨.

(٧) البقرة ٢٣٦.

(٨) البحر المحيط جـ٢ / ٢٤٤.

(٩) البقرة ٢٤٠.

(١٠) البحر جـ٢ / ٢٥٤.

ومنه قوله تعالى : "ثُمَّ ادعُهُنَّ يأتينكَ سعياً " [1] قال أبو حيان : " وانتصاب سعياً على أنه مصدر فى موضع الحال من ضمير الطيور أى ساعيات " [2].

ومنه قوله تعالى : " وَمَا تُنفِقُونَ إلاَّ ابتغاءَ وجهِ الله " [3] يقول أبو حيان " وانتصاب ابتغاء على أنه مفعول من أجله وقيل هو مصدر فى موضع الحال تقديره مبتغين " [4].

ومنه قول تعالى " لا يسألون الناس إلحافاً " [5] يقول أبو حيان : وجوزوا فى إعراب إلحافاً .... أن يكون مصدراً فى موضع الحال تقديره: لا يسألون ملحفين " [6].

ومنه قوله تعالى : " الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية " [7] قال أبو حيان : وانتصاب سراً وعلانية على أنهما مصدران فى موضع الحال."[8].

فمجئ المصادر أحوالاً أكثر بكثير من مجيئها فى باب الخبر والنعت أيكون القرآن عاجزاً أن يعبر فى تلك المواضع بالوصف المشتق؟؟ الجواب لا إطلاقاً.

---

(١) البقرة ٢٦٠.

(٢) البحر المحيط جـ٢ / ٣١١.

(٣) البقرة ٢٧٢.

(٤) البحر المحيط جـ٢ / ٢٤١.

(٥) البقرة ٢٧٣.

(٦) البحر المحيط جـ٢ / ٣٤٤.

(٧) البقرة ٢٧٤.

(٨) البحر المحيط جـ ٢ / ٣٤٤.

إذن فما الغرض من التعبير فى تلك المواضع ومثلها كثير فى السور القرآنية الأخرى. بهذه المصادر. إلا لمزيد من المبالغة فى التجسيد والوصف وبيان الهيئة.

ولا أجد عذراً للرضى عندما نص على عدم مجئ الحال من المصدر على سبيل المبالغة [1]. فإذا كان النحاة حملوا المصدر فى هذه المواضع على التأويلات البعيدة عن القول بالمبالغة فى بيان الهيئة المطلوبة فهناك أبو حيان يلمح بذلك عند تفسيره لقوله تعالى :

" وذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين " [2]

قال أبو حيان : " هدى ..... فى موضع نصب على الحال وبولغ بجعل المصدر حالاً " [3] مما يقوى مذهبى هنا.

أما عن الأقوال التى جعلت الانتصاب ليس فى لفظ المصدر ولكن عامله. سواء كان هذا العامل فعلاً مقدراً أو وصفاً فهو الحال أما المصادر فهى مفاعيل مطلقة **فمردود من وجهين:**

أحدهما : أنه لا يمكن ذلك، لأن القتل لا يشعر بالصبر ولا اللقاء بالفجاءة ولا الاتيان بالركض ولا العراك بالإرسال وهكذا فى كل الباب[4].

---

(١) شرح الكافيه جـ١ / ٢١١.

(٢) البقرة ٢.

(٣) البحر المحيط جـ ١ / ١٦١.

(٤) ارتشاف الضرب جـ ٢ / ٣٤٣ .

ثانيهما : أنه ليس بمرضى لأنه لا يجوز الحذف إلا لدليل [1]. أما القول بأن عاملها الفعل المذكور قبلها فهو ضعيف لكونه لم يرد إلا نكره فدل على ضعفه إذ لو كان مصدراً على ما ادعاه لم يمتنع من قوع المعرفة فيه [2].

أما القول الوارد بأن المصدر على حذف مضاف مشتق أو مؤول بالمشتق من نحو ذو أو صاحب. فهو مردود بأن العرب صرحت بمجئ الحال مصدراً مضافاً فى اللفظ على هذا النحو ومواضع أخرى مصادر غير مضافة فى اللفظ على نحو هذا الباب، أيمكن أن يكون هذا هو ذاك ؟ الإجابة – بالطبع لا ولا سيما إذا كان هذا فى القرآن الكريم.

أما القول بأن المصدر على حذف مضاف هذا المضاف هو مصدر آخر مقدر من لفظ الفعل الموجود أقول : فما الداعى والباعث على تقدير مثل هذا المصدر؟ بالطبع يحمل المصدر حينئذ على المفعول المطلق فالمصدر المحذوف مفعول مطلق للفعل المذكور ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

ويرد على هذا القول بما رد به بما يشبهه من أقوال فقد ضعفه ابن يعيش لكونه لم يرد إلا فى النكرات وعدم مجيئه معرفة تجعله ضعيف.

---

(١) الناظم ص ٣١٦.

(٢) شرح المفضل جـ٢ / ٦٠.

موقف النحاة من المسموع عن العرب فى هذا الباب

من حيث القياس والسماع

فقد أجمع النحاة بصرة وكوفه ان المصدر الواقع موقع الحال فى هذا الباب مع تأويله بالوصف المشتق يلزم أن يقتصر فيه على السماع وهذا متضمن من قول سيبويه :

" وليس كل مصدر – وإن كان فى القياس مثل ما خص من هذا الباب – يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا فى موضع فاعل إذا كان حالاً. ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة ولا أتانا رجله، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل فى باب سقياً وحمداً. واطرد فى هذا الباب الذى قبله؛ لأن المصدر هناك ليس فى موضع فاعل " (١).

وقد علق السيرافى على قول سيبويه قائلاً :

" مذهب سيبويه فى أتيت زيداً مشياً وركضاً وعدواً وما ذكره معه، أن المصدر فى موضع الحال، كأنه قال : أتيته ماشياً وراكضاً وعادياً، وكذلك صبراً، أى قتلته مصبوراً، ولقيته مفاجئاً ومكافحاً ومعايناً، وكلمته مشافهاً، وأخذت ذلك عنه سامعاً، إذا كان الحال من الهاء. وإذا كان من التاء فصابراً. وليس ذلك بقياس مطرد لأنه شئ وضع فى موضع غيره"(٢).

---

(١) الكتاب جـ١ / ٣٧٠.

(٢) هامش الكتاب جـ١ / ٣٧٠.

وعلل الجمهور لذلك :

" بأن مجئ المصادر فى موضع الأحوال خلاف الأصل، فالأصل فى الحال أن تكون وصفاً لصاحبها فى المعنى. والمصدر خال من ذلك فمجيئه حالاً على خلاف الأصل والقياس؛ وما ورد على خلاف الأصل والقياس، فغيره عليه لا ينقاس " (١).

وهناك من النحاة من علل بقوله :

أن المصدر وقع خبراً ونعتاً، فكما لا ينقاس فى الخبر والنعت، كذلك لا ينقاس فى الحال. بجامع الصفة المعنوية لأن النعت والخبر أخوان للحال فصح القياس (٢).

ويستثنى من هذا الإجماع أربع مسائل. صح عند بعض النحاة القياس فيهم على المسموع فى هذا الباب.

المسألة الأولى للمبرد :

حيث أجاز القياس فيما كان نوعاً من عامله لأنه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه فأجاز قياساً : جاء زيد بسرعة؛ لأن السرعة نوع من المجئ، ومنع جاء ضحكاً ؛ لأن الضحك ليس نوعاً من المجئ فما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياس.

---

(١) شرح المفصل جـ٢ / ٥٩.

(٢) شرح الكافيه الشافية جـ٢ / ٧٣٥ ، الإرتشاف جـ٢ / ٣٤٢ ، التصريح جـ١ / ٣٧٤، همع الهوامع جـ٤ / ١٥ ، ابن عقيل جـ٢ / ٢٥٣ ، الإشمونى جـ٢ / ١٧٣.

وفى ذلك يقول المبرد :

" ولو قلت : جئته إعطاءً لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجئ ولكن جئته سعياً. فهذا جيد، لأن المجئ يكون سعياً . قال الله عز وجل " ثم ادعهن يأتينك سعياً " فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها. ويجرى مع كل صنف منها " (١).

فصح القياس عند المبرد لأن المصدر عنده هنا مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل (٢).

أما المسائل الثلاثة الأخرى فهى لابن مالك وابنه فقد ذهبا الى القياس فى المصدر الواقع حالاً فى ثلاث مسائل.

الأولى منها :

فيما إذا كان الخبر مقروناً بأل الدالة على الكمال.

---

(١) المقتضب جـ٣ / ٢٣٤.

(٢) التصريح جـ١ / ٣٧٤ .

تعليق : فكلام المبرد هنا صريح أن المصدر يقع بقياس لا إذا كان نوعاً من فعله.

وقد اختلفت النقول عن المبرد فى كتب النحو.

فهناك من أصاب النقل عنه ومنهم الزمخشرى والرضى وهناك من جانبه الصواب فنقل هذا وآخر بالقياس مطلقاً.

انظر : ارتشاف الضرب جـ٢ / ٣٤٢ ، وتحقيق محى الدين عبد الحميد بشرح ابن عقيل جـ٢ / ٢٥٤.

نحو : أنت الرجل علماً . فعلماً حال والعامل فيها ما فى الرجل من معنى الفعل إذ معناه الكامل. فيجوز قياساً على ذلك : أنت الرجل نبلاً وأدباً وحلماً [1].

ونسبه الرضى للخليل فى شرح الكافية [2] كما نسبه أبو حيان لثعلب [3].

الثانية :

بعد خبر شبه به مبتدؤه نحو : زيد زهير شعراً وحاتم جوداً ويوسف حسناً والأحنف حِلماً . فزهير خبر شبه به مبتدؤه وهو زيد. والتقدير : زيد مثل زهير فى حال الشعر [4] وإنما حذف " مثل " ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام أبلغ.

(وشعراً) حال فى تأويل الصفة أى شاعراً، والعامل فيها ما فى زهير من معنى الفعل. إذا معناه مُجِيْد ، وصاحب الحال ضمير مستتر فى زهير.

---

(١) عند ابن جنى : أنت الرجل فهماً وأدباً. يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون فى قولك : أنت الرجل معنى الفعل. أى أنت الكامل فهماً وأدباً والثانى : أن يكون على معنى تفهم فهماً وتأدب أدباً واختار الرضى وأبو حيان أن يكون تمييزاً، كأنه قال :
انت الكامل أدباً أى أدبه. فهو محول عن الفاعل.
إذن فالحاصل فيه ثلاث آراء : حال ومفعول مطلق وتمييز التصريح جـ١ / ٣٧٥.

(٢) انظر : شرح الكافية جـ١ / ٢١٠.

(٣) انظر : ارتشاف الضرب جـ٢ / ٣٤٣.

(٤) وهو منصوب على التمييز عند أبى حيان (ارتشاف الضرب جـ٢ / ٣٤٤).

الثالثة :

أن يقع المصدر بعد أما الشرطية نحو : أمَّا عِلْما فعالم، والأصل فى هذا أن رجلاً وصف عنده لشخص بعلم وغيره، فقال للواصف أمَّا علما فعالم. أى مهما يذكر شخص فى حال علم فالمذكور عالم، كأنه منكر ما وصف به من غير العلم.

هذا إذا كان المصدر التالى أمَّا نكرة [1] فيجوز قياساً عليه : أمَّا سِمْناً فسمين وأما نبلاً فنبيل.

وقد وضح أبو حيان هذا الرأى بقوله :

(أما علما فعالم) تقول ذلك لمن يصف عندك شخصاً بعلم وغيره فتقول : كالمنكر عليه وصفه بغير العلم [2].

وقد أجمل ابن مالك فى تسهيله المسائل الثلاثة حيث قال :

" ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو : اتيته سرعة خلافاً للمبرد، بل يقتصر فيه وفى غيره على السماع، إلا فى نحو : أنت الرجل علماً، وهو زهير شعراً وأما عِلما فعالمُ " [3].

---

(١) أما إذا كان المصدر التالى " أما " معرفة بأل.

فهو عند سيبويه : مفعول لـه . والأخفش أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق . والكوفيون إلى أنهما مفعول به.

أنظر :

(الكتاب جـ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ارتشاف الضرب جـ٢ / ٣٤٤ ، شرح التصريح جـ١ / ٣٧٥ ، همع الهوامع جـ٤ / ١٧).

(٢) والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط والحال على هذا مؤكدة.

(ارتشاف الضرب جـ٢ / ٣٤٤ والتصريح جـ ١ / ٣٧٤).

وكذلك ابنه فقال :

" وقد اطرد ورود المصدر حالاً فى أشياء : منها قولهم : أنت الرجل علماً وأدباً ونبلاً ... ومنها قولهم : زيد زهير شعراً وحاتم جوداً والأحنف حلماً .... ومنها قولهم : أما علماً فعالم .... ولم يطرد مجئ المصدر حالاً فى غير ما ذكر " (١)

مناقشة لآراء العلماء هنا :

فبعد العرض لآراء النحاة فى حكم القياس على المصدر الصريح الواقع حالاً أدلى بدلوى فأقول :-

أولاً : إذا كان لفظ المصدر هو المنصوب على الحال فينبغى أن يجوز ذلك فى كل مصدر له فعل. ولا يقتصر على السماع (٢).

ثانياً :

كيف حكم النحاة بعدم الاطراد فى هذه الأبواب مع أن وقوع المصدر نعتاً أو حالاً أو خبراً إما على المبالغة أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذى علاقته التعليق إن أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول؛ وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعانى. اللهم إلا أن يدعى اختلاف مذهبى النحاة وأهل المعانى (٣).

---

(٣) تسهيل الفوائد ص ١٠٩.

(١) شرح ابن الناظم ص ٣١٧.

(٢) شرح ابن الناظم ص ٣١٦ - ٣١٧.

(٣) الصبان جـ٣ / ٦٤.

ثالثاً : إذا كانت هناك علة للمبرد حيث أجاز القياس فيما إذا كان المصدر دالاً على نوع فعله لكونه عنده مفعولاً مطلقاً فيصح حذف عامله كما يحذف عامل المفاعيل لدليل، أقول ما العلة لدى ابن مالك وابنه فى جواز القياس على المسائل الثلاثة المذكورة لديهم فقط دون غيرها ؟ لذا فاختلاف النحاة فيما بينهم من حيث القياس وعدمه فى هذا الباب يعد دليلاً على ضعف مذهبهم فى الاقتصار على المسموع فقط فخلافهم غير مبنى على تدليل.

رابعاً :

فساد قياسهم القائم على عدم الإطراد فى المصدر الواقع حالاً قياساً على عدم الإطراد فى المصدر الواقع خبراً أو نعتاً بجامع الصفة المعنوية؛ أقول أنه قياس مع الفارق نظراً لأن المواضع التى سيق فيها المصدر حالاً فى كلام العرب أكثر من المواضع التى سيق فيها فى باب الخبر والنعت.

خامساً :

فساد قياسهم القائم أيضاً على عدم الاطراد فى المصدر الواقع حالاً لمجيئه على خلاف الأصل فالأصل فى الحال أن تكون وصفاً لصاحبها فى المعنى والمصدر خال من ذلك فما ورد على خلاف الأصل فغيره عليه لا ينقاس.

أقول : إنه قياس مع الفارق فبعد دراسة المصدر سواء فى باب الحال أو الخبر أو النعت فقد توصلت إلى أنه جاء على خلاف الأصل لغرض بلاغى يعد جانباً إيجابياً وليس سلبياً وهو التنبيه على شدة

المبالغة فى الإخبار والوصف وبيان الهيئة ولهذا الغرض يصح القول بالقياس عليه.

سادساً :

الإجماع والاستقراء وأصول الاستشهاد القائمة على صحة وقوع المصدر فى هذه الأبواب يعد تدليلاً على صحة القياس عليه ورفض دعواعهم بالاقتصار على المسموع فبناء القواعد قائم على هذه الأسس . بعيداً عن الشاذ وغير الفصيح فلا حجة لديهم فى دعواهم.

إذن فى نهاية هذا البحث أخرج بعد الدراسة والعرض والترجيح والتدليل بالآتى :

أولاً :

رفض دعوى النحاة القائمة على التأويل فى المصدر الصريح الواقع موقع الوصف سواء كان خبراً أو نعتاً أو حالاً. والقول بورود ذلك على سبيل المبالغة مما جعله يخالف الأصل من حيث الموقع والغرض.

فوقع مصدراً فى هذا الأبواب والأصل أن يكون وصفاً دالاً على معنى وذات لاختلاف الغرض لأن غرضه الأصلى مجرد الإخبار والوصف وبيان الحال والهيئة بدون مبالغة فخرج من ذلك إلى شدة المبالغة بحيث جعل الخبر عين المخبر عنه والوصف عين الموصوف والحال والهيئة عين صاحبها.

ثانياً :

رفض دعواهم فى الاقتصار على المسموع من مجئ المصدر فى هذه الأبواب بل القول بصحة القياس لما بينت سابقاً

مصادر ومراجع البحث

١- اتحاف فضلاء البشير فى القراءات الأربعة عشر - تأليف أحمد بن محمد البنا - الطبعة الأولى ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م عالم الكتب - مكتبة الكليات الأزهرية.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان - تحقيق د/ النحاس الطبعة الأولى ١٤٠٤ - ١٩٨٤م.

٣- الأصول فى النحو لابن السراج - تحقيق د/ الحسين الفتلى الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م - بيروت.

٤- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الإنبارى ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف - تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد ١٤٠٧ هـ - ١٩٧٨م المكتبة العصرية صيدا - بيروت.

٥- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن الربيع تحقيق د/ عياشى بن عبد الثبيتى - دار العرب الإسلامى - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م - بيروت - لبنان.

٦- الصحاح فى اللغة والعلوم للجوهرى - دار الحضارة العربية بيروت.

٧- القاموس المحيط.

٨- القرآن الكريم.

٩- الكامل فى اللغة والأدب مع رغبة الأمل للمبرد.

١٠- الكتاب لسيبويه طبعة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - الطبعة الثالثة - دار الكتب العلمية - بيروت.

١١- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى د/ كاظم بحر المرجان - المجلد العربى - الأزهر.

١٢- المقتضب - صنعه ابى العباس محمد بن يزيد المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة ١٣٩٩ هـ - دار الكتاب المصرى - القاهرة - دار الكتاب اللبنانى - بيروت.

١٣- النشر فى القراءات العشر - تأليف أبى الخير محمد بن محمد الدمشقى بابن الجزرى - دار الفكر للطباعة والنشر.

١٤- تسهيل الفوائد لابن مالك - حققه وقدم له - محمد كامل بركات الناشر - دار الكتاب العربى للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م.

١٥- تفسير البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى - دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود - والشيخ على محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٦- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على الفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى - دار احياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابلى الحلبى.

١٧- خزانة الأدب للخطيب البغدادى - بولاق - ١٢٩٩.

١٨- دلائل الإعجاز - لعبد القاهر الجرجانى - مطبعة المنار - الطبعة الثانية.

١٩- ديوان الخنساء - دار صادر ودار بيروت ١٣٨٣.
٢٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - مكتبة دار التراث ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل - تأليف / محمد محيى الدين عبد الحميد - الطبعة العشرون ١٤٠٠ - ١٩٨٠ القاهرة.
٢١- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ومعه كتاب شواهد للعينى - دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابلى الحلبى.
٢٢- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى على ألفية ابن مالك للشيخ جمال الدين ابن هشام الأنصارى - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البالى الحلبى.
٢٣- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم حققه د/ عبد الحميد محمد عبد المجيد - دار الجيل - بيروت - لبنان.
٢٤- شرح الكافية الشافية - تأليف جمال الدين بن مالك حققه د/ عبد المنعم أحمد هريدى - دار المأمون للتراث.
٢٥- شرح المفصل للشيخ / موفق الدين يعيش - مكتبة المتنبى القاهرة.
٢٦- شرح كافية ابن الحاجب للرضى - طبعة غير محققة - دار الكتب العلمية.
٢٧- لسان العرب لابن منظور - طبعة جديدة محققة ومشكولة شكلاً كاملاً ومزيلة بفهارس مفصلة - دار المعارف ١١١٩ - القاهرة.
٢٨- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع تحقيق أ- محمد عبد السلام هارون - د/ عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م - بيروت.